

## تحليل مسار أسعار الصرف وانعكاسها على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي

للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

أ.م.د. ضياء حسين سعود

جامعة ديالى

كلية الإدارة والاقتصاد

[diaaeco@uodiyala.edu.iq](mailto:diaaeco@uodiyala.edu.iq)

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.4.3>

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٣/٢٧ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٤/١٢ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٣٠

### المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على بيان العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، إذ يعد تقلب سعر الصرف مصدراً للمخاطر التي لها تأثيرات مؤكدة وضمنية في حجم التجارة الدولية، ومنها على ميزان المدفوعات، ويعد الميزان التجاري أحد مكونات ميزان المدفوعات ومؤشراً لقياس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، ومن أجل ذلك تم تحليل مسار سعر الصرف وانعكاسه على الميزان التجاري في العراق، لذا استعملت منهجية الانحدار الذاتي الخطي الموزعة تلقائياً (ARDL)، وبالتالي أستنتج بأن هناك تأثير واضح من المتغير المستقل (سعر الصرف الموازي) في المتغير التابع (الميزان التجاري)، مما يعني وجود علاقة توازنية في الأجل القصير، مما يوصى البحث إلى حث السلطتين النقدية والمالية بتطبيق نظام سعر صرف أكثر مرونة.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، الصادرات، الواردات.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٥) العدد (٤) ٢٠٢٣

الصفحات: ٤٥-٦٤

(٤٥)

## **Analysis of the Course of Exchange Rates and Their Impact on the Trade Balance in the Iraqi Economy for the Period (2004-2020)**

**Asist.Prof.Dr. Daa H. Saud**

University of Diyala

College of Administration and Economics

[diaaeco@uodiyala.edu.iq](mailto:diaaeco@uodiyala.edu.iq)

---

### **Abstract**

The research aims to shed light on the statement of the relationship between the exchange rate and the trade balance, as the exchange rate volatility is a source of risks that have confirmed and implied effects on the volume of international trade, including on the balance of payments. And the values of imports of goods and services in the country, and for that the course of the exchange rate was analyzed and its reflection on the trade balance in Iraq, so I used the automatically distributed linear autoregressive (ARDL) methodology, and therefore I conclude that there is a clear effect of the independent variable (parallel exchange rate) on The dependent variable (the trade balance), which means that there is an equilibrium relationship in the short term, which recommends the research to urge the monetary and financial authorities to apply a more flexible exchange rate system.

**Key words:** Exchange Rate, Exports, Imports.

## المقدمة:

يشكل سعر الصرف أحد المؤشرات المالية والاقتصادية الهامة المعبر عن قوة الأداء الاقتصادي للدول، ويعد كذلك العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات دول العالم سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، لذا تهدف البلدان إلى وضع إجراءات يتم من خلالها تحقيق استقرار في سعر صرف عملتها، لأن استقراره يعد مؤشراً مهماً لمدى تطور وتقدم واستقرار اقتصاد الدولة أيضاً لتقادي تلك الدول التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاضد هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصاداتها بشكل كبير، مما يجعلها أكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية الدولية، مما ينعكس سلباً على درجة الاستقرار المحلي فيه، ويؤكد بعض علماء الاقتصاد بأن تقلبات سعر الصرف في التجارة قد يؤثر بالسلب أو الايجاب معتمداً على السلوك السيكولوجي (الذي تعد درجة المخاطر دالة فيه) للمصدرين والمستوردين.

وفي العراق وبعد حصول البنك المركزي العراقي على استقلالته في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004، وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء مرتكزات قوية لهذا الاقتصاد في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، تم اللجوء إلى نظام سعر صرف يتلاءم مع التطورات الاقتصادية ولتحقيق والاستقرار في قيمة الدينار العراقي، إذ قامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر الصرف المعموم المدار (كما أعلن)، ولأجل النجاح في تطبيق هذا النظام اتبع البنك المركزي العراقي أسلوب المزايدات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار)، وجعله القائد في تحديد سعر الصرف، وبالتالي ولى مزايدات البنك المركزي الوعاء الذي منح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قدرة في التدخل لفرض الاستقرار في قيمة الدينار العراقي متبوعاً بالاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من معدلات التضخم، وبذلك فإن مستويات التدخل عبر السوق المفتوحة (مزايدات العملة) في العراق، هي التي تعكس حقيقة نظام الصرف بواقعيته De facto وليس بإعلانه عبر الوثائق الرسمية De jure.

## مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكلي المتمثل بهيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لكون صادراته تشكل مصدر رئيسي للحصول على العملة الصعبة، لذلك فإن عجز الميزان التجاري بسبب انخفاض أسعار وإنتاج النفط الخام سيؤثر سلباً على سعر الصرف وبالتالي على هيكل اقتصاده القومي، لذا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

١. ما أثر تغيرات أسعار الصرف الأجنبي على الميزان التجاري في العراق؟
٢. ما هي العوامل المؤثرة في سعر الصرف الأجنبي وانعكاسها على الميزان التجاري في العراق؟

## هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل مسار سعر الصرف وانعكاسه على الميزان التجاري في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وبيان تأثير العلاقة التداخلية بينهما من خلال استخدام الأساليب القياسية المعتمدة.

## فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية: هناك علاقة مؤثرة (ايجابية أو سلبية) بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري في العراق خلال مدة البحث.

### أهمية البحث:

تتعلق أهمية البحث من كون سعر الصرف في العراق أداة هامة وذات تأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فإن دراستها ستساعد في الوقوف على مدى الاختلال في بنيه الناتج للاقتصاد العراقي.

### منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لبيانات الظاهرة في الدراسة، كما اعتمد على الأسلوب الكمي لقياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

### هيكلية البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة محاور: تضمن المحور الاول مدخل مفاهيمي لسعر الصرف، والمحور الثاني تناول مفهوم الميزان التجاري، أما المحور الثالث فقد أختص لقياسي وتحليل أثر العلاقة بين سعر الصرف الموازي والميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

### الحدود المكانية والزمانية للبحث:

١. الحد الزمني: تحدد البُعد الزمني للبحث للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٢. الحدود المكانية: تحدد الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي.

### المحور الأول: إطار نظري لسعر الصرف والميزان التجاري:

#### أولاً: مفهوم سعر الصرف:

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل للمعاملات الاقتصادية بين الدول، فالمعاملات المحلية لا تحتاج إلا إلى العملة المحلية، أما المعاملات الخارجية الدولية فتعتمد على العديد من العملات التي لا يمكن أن تتم إلا بوضع أداة ربط تناسب الدول المشاركة في التعامل الدولي، والأداة هي سعر الصرف مع الأخذ بنظر الاعتبار العملة الأساسية التي يتم التعامل بها وسعر صرفها، لذلك يعرف سعر الصرف بأنه: عدد وحدات من العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية (Delbert, 1970:290)، كما يعرف سعر الصرف بأنه: سعر عملة بلد معين أزاء عملة بلد آخر (Parkim, 2003:443)، لذلك يلاحظ بأن سعر الصرف الأجنبي هو عملية مبادلة العملة المحلية بعملات أجنبية على أساس وحدة واحدة من العملة المحلية في مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، فكلما زاد الطلب على عملة ما ارتفعت قيمتها، والعكس صحيح، كما أن ارتفاع الكمية المعروضة من سلعة ما سيخفض من قيمتها، لذا يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات و واردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة. فكلما كانت الدولة تتمتع بمركز تصديري مرموق كلما كان لعملتها قيمة مرتفعة، والعكس صحيح، فكلما كانت الدولة التي تستطيع أن تحتل مكاناً في صادرات العالم في الوقت الذي تتزايد فيه وارداتها كلما كانت قيمة عملتها منخفضة، لذا يمكن القول أن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي، إذا ما ترك حراً بدون قيود (الزاوي، ٢٠١٦: ١٦)، كما يمكننا تعريف تقلبات سعر الصرف بانها تلك المخاطر التي تصاحب التحركات غير المتوقعة في سعر الصرف، لذلك يكون التقلب في أسعار الصرف مصدراً للمخاطر، وبالتالي يشكل تأثيراً على حجم التجارة الدولية ومنها

على ميزان المدفوعات، ويعد الميزان التجاري هو مؤشر يقاس به الفرق ما بين قيمة الواردات وقيمه الصادرات للسلع والخدمات في البلد ويعد أحد مكونات لميزان المدفوعات.

ثانياً: أنواع سعر الصرف: (مرسي، ٢٠١٧: ٥٠٥)

#### ١. سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي: بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة عملة محلية، يتحدد استناداً إلى الطلب والعرض في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ويتغير سعر الصرف وفقاً للطلب والعرض أو حسب نظام الصرف المعتمد في البلد، إذ يمثل السعر الجاري للعملة ولا يأخذ بنظر الاعتبار قوة العملة الشرائية، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً، اما بالتحسن الذي يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، لذلك فإن سعر الصرف الاسمي ينظر إليه على انه يقيس الأسعار النسبية بين عملتين نقديتين، لذلك يتألف سعر الصرف الاسمي من نوعين هما:

أ. سعر الصرف الرسمي.

ب. سعر الصرف الموازي.

#### ٢. سعر الصرف الحقيقي:

هو السعر الذي يقيس القوة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية، أي قوتها الشرائية للسلع الأجنبية، ويساوي سعر الصرف الاسمي مقسوماً على سعر الصرف الذي يسمح بتعادل القوة الشرائية.

#### ٣. سعر الصرف الفعال:

وهو عبارة عن رقم قياسي تكون قيمته في سنة الأساس 100% لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مرجحاً بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي الواردات أو الصادرات.

#### ٤. سعر الصرف المتقاطع:

جرى التعامل في سوق الصرف المتقاطع في العقود الأخيرة من خلال الأسواق النقدية، بسبب الخسائر والمخاطر المترتبة في أسواق صرف العملات، وهناك صيغ عدة لهذه التعاملات منها: صيغة التحويل الآني، وصيغة التحويل بالأجل، وعلى أثر ذلك نظمت أسواق سميت بالأسواق الأجلة والأسواق الآنية.

#### ثالثاً: العوامل المؤثرة بسعر الصرف:

هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تؤثر في سعر الصرف وهي كالاتي: (الغالب،

٢٠١١: ٦٣)

#### ١. العوامل الاقتصادية:

أ. كمية النقود (Money Supply): إن في الاصدار النقدي المفرط وتزايد كمية النقود في دولة ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي تصبح سلع تلك الدولة أقل قدرة على التنافس مع السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وينعكس ذلك على زيادة في الطلب على العملة الأجنبية وانخفاضه على عملة الدولة المعنية، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية.

ب. أسعار الفائدة (الاستثمار) (Interest Rates): رؤوس الأموال الدولية تتحرك وتنتقل ما بين اقتصادات الدول المختلفة بحثاً عن الفائدة، فإن ارتفاع أسعار الفائدة في دولة ما سيثجع رؤوس (٤٩)

الأموال على الانتقال إلى تلك الدولة، ومعنى ذلك زيادة في عرض العملة الأجنبية وتدهور قيمتها، أي إن الارتفاع في أسعار فائدة بلد ما (زيادة عائد الاستثمار فيه) مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملة ذلك البلد (John,2008:495).

ث. **عجز الموازنة العامة (Public Budget Deficit):** سعر الصرف الأجنبي يتأثر بالعجز الذي يحصل في الموازنة العامة، فعند قيام الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق الحكومي، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل والطلب الكلي وبافتراض عدم وجود موارد غير مستغلة أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وعندها تنخفض قيمة العملة المحلية (علي، ٢٠٠٨: ٤٢).

ث. **التفضيلات والأذواق:** عند تغير التفضيلات والأذواق لسلمة أو خدمة ما ستؤثر على سعر الصرف إذا كانت السلع ضمن التجارة الدولية، فعلى سبيل المثال، زيادة طلب المستهلكين المحليين على السلع الأجنبية (أو تغير الطلب من السلعة المحلية إلى الأجنبية) يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية، بسبب ان المستهلكين المحليين يزداد طلبهم على العملة الأجنبية لغرض الاستيراد ويقل لنفس السبب طلبهم على العملة المحلية (Ron,2004:152).

## ٢. العوامل غير الاقتصادية:

هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف منها: (حسين، ٢٠٠٨: ٤٧)

أ. تؤثر الاضطرابات والحروب تأثيراً كبيراً في أحداث تغيرات في سعر الصرف .

ب. الخبرة في أسواق المال.

ت. أيضاً التوقعات والأخبار لها تأثير واضح في سعر الصرف.

## رابعاً: أنظمة سعر الصرف:

تتكون أنظمة سعر الصرف من الآتي:

### ١. سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate:

هو النظام الذي يتم فيه تحديد سعر الصرف عن طريق التدخل بقرار من الحكومة أو البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي لمنع التغيرات غير المرغوب بها لقوى العرض والطلب على العملة، ويكون هذا التدخل عن طريق بيع وشراء العملة المحلية عند سعر صرف اسمي ثابت، وأسعار الصرف الثابتة عادة ما تحدث نتيجة اتفاق ثنائي (بين دولتين) توافق فيه الدولتين على التدخل عند الضرورة للحفاظ على سعر الصرف عند قيمة ثابتة وسعر الصرف هنا لا يسمح له بالتقلب أي لا يستجيب لقوى العرض والطلب على العملة (Kotlikoff & Auerbach,1998: 348)، إذ تقوم الحكومة بتثبيت قيمة معينة للعملة.

### ٢. نظام سعر الصرف المرن Floating Exchange Rate System:

بموجب هذا النظام فإن سعر الصرف يتحدد بظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي دون التدخل بشكل رسمي من قبل السلطات النقدية، وإن وجدت تدخلات من قبل السلطة النقدية فإنها لا تهدف إلى تحديد مستوى لسعر الصرف، بل تهدف إلى منع التقلبات في سعر الصرف وهنا يكون التدخل بالمشاركة Participation لضمان التلقائية (الحرية)، أيضاً ظل هذا النظام، فإن العوامل التي تقف خلف الكمية المطلوبة والمعروضة من العملة الأجنبية تتفاعل

فيما بينها لتحديد سعر الصرف التوازني بعيداً عن تأثير السلطات النقدية يصحح فائض وعجز ميزان المدفوعات تلقائياً في ظل نظام سعر الصرف العائم عن طريق انخفاض أو ارتفاع قيمة العملة، على التوالي دون أي سياسة أو تدخل من جانب الحكومة (البنك المركزي)، وبذلك فإن الاحتياطات الدولية ليس لها دور في عملية التصحيح عند اتباع نظام سعر الصرف المرن (Wang,2009:18).

### ٣. نظام سعر الصرف المدار **Exchange Rate System Managed**:

يسمح هذا النظام بحد أدنى من التدخل الحكومي (البنك المركزي) ليساوي التقلبات الزائدة في المدى القصير دون أن يكون له تأثير على الاتجاهات الطويلة الأجل، وتعد كثرة المضاربات أحد أهم مشاكل نظام سعر الصرف العائم (غير المدار) وهي التي أدت إلى استخدام نظام التعويم المدار، وتؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تخفيض تدفق التجارة الدولية والاستثمارات الدولية. تلجأ السلطات النقدية في ظل هذا النظام (التعويم المدار) على مسؤوليتها للتدخل في سوق الصرف الأجنبي لثضعف من وطأة التقلبات القصيرة الأمد دون محاولة التأثير في الاتجاهات الطويلة الأمد لأسعار الصرف، وكلما تكون السلطات النقدية ناجحة، فإن الدولة سوف تجني النتائج المترتبة على ثبات أسعار الصرف، وفي الوقت نفسه، تحتفظ بالمرونة في ضبط الاختلال في ميزان المدفوعات، وتتطلب معالجة التقلبات في أسعار الصرف قيام السلطات النقدية ببيع جزء من احتياطات العملة الأجنبية لتغطية ما يحتاجه الطلب الزائد على الصرف الأجنبي في السوق وبالتالي، تخفف من اتجاهات قيمة العملة نحو الانخفاض، وكذلك تقوم السلطات النقدية بامتصاص جزء من العرض الزائد من الصرف الأجنبي في السوق (لإضافته إلى الاحتياطات من العملة الأجنبية) حتى تخفف من اتجاهات قيمة العملة نحو الارتفاع (خليل، ٢٠٠٧: ١٢٦٠-١٢٦١).

### ٤. نظام الصرف المعوم المدار **Managed Floating Exchange Rate**:

يشير نظام التعويم المدار إلى الحالة التي يكون فيها سعر الصرف يتحدد بواسطة قوى العرض والطلب، لكن تتدخل السلطة النقدية من وقت لآخر لجعل أسعار الصرف مستقرة أو التأثير عليها بطريقة أو بأخرى، والتعديلات تتم بناء على تقديرات وعادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات، مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاحتياطات الدولية، تطورات أسواق النقد الموازية، ويكون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف ليس اجبارياً، ولكن يكون التدخل أحياناً بصفة مدققة لتنظيم معدلات صرف العملة المحلية من خلال سحب أو حقن العملات الأجنبية المعنية (طارق، ٢٠٠٩: ١١).

### خامساً: نظريات سعر الصرف:

#### ١. نظرية تعادل القوة الشرائية **Theory of Purchasing Power Parity**:

تعد من أشهر النظريات في كيفية تحديد سعر الصرف، وتستخدم مفهوم تعادل القوى الشرائية للتنبؤ بالتحركات طويل الأجل لسعر الصرف وتنسب إلى (جوستاف كاسل) (١٩١٦)، وتقوم هذه النظرية على أن أسعار القيمة التوازنية للعملة تحدد بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية (الأجنبية) بمعنى ان سعر صرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، فقد ركزت هذه النظرية على وجود علاقة بين تطورات أسعار الصرف والقدرة الشرائية للنقود، وتعتمد هذه النظرية على صيغ مختلفة لعل من أشهرها (الصيغة المطلقة) تقوم على ان كل وحدة من العملة المحلية، تسمح بالحصول على كمية من السلع والخدمات التي (٥١)

نحصل عليها من الخارج بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية و(الصيغة النسبية) تقوم هذه الصيغة على ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازني من لحظة إلى أخرى، أي أنها تربط بين أسعار الصرف والأرقام القياسية للأسعار النسبية (Porbush,2005:266).

## ٢. نظرية المرونة في تحديد سعر الصرف:

### Elasticities Approach to Exchange Rate Determination:

وتسمى هذه النظرية أيضاً (بنظرية التجارة الخارجية) وهي أحد النظريات الهامة في تحديد سعر الصرف مبنية على تدفق السلع والخدمات، وتذهب هذه النظرية إلى أن سعر الصرف التوازني، هو ذلك السعر الذي يحقق المساواة في قيم كل صادرات والاستيرادات الدولية، فلو كانت قيمة الاستيرادات تزيد عن قيمة الصادرات، أي كانت الدولة تواجه عجزاً في التجارة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وهذا يعني أن قيمة العملة المحلية سوف تتدهور (Depreciate)، مما يؤدي إلى أن تكون صادرات الدولة أرخص بالنسبة للأجانب ويجعل أسعار الاستيرادات أعلى بالنسبة لمواطني الدولة، مما يؤدي إلى أن صادراتها ستزداد واستيراداتها ستتناقص، وبما أن سرعة التشغيل تتوقف على مرونة طلب الاستيرادات والصادرات للتغير النسبي في سعر الصرف، وهذا ما يجعل الاقتصاديون يطلقون على هذه النظرية في تحديد سعر الصرف بـ(نظرية المرونة) أي مرونة كل من الصادرات والاستيرادات. والجانب المهم في نظرية المرونة لتحديد سعر الصرف أنها تفرق في تحديد سعر الصرف في الأجل الطويل والأجل القصير (عجمية والعقاد، ١٩٧٩:٣٤٢).

## ٣. النظرية النقدية في تحديد أسعار الصرف Monetary model of the Exchange Rate:

تشير النظرية النقدية (Money Approach) إلى أسعار الصرف إنما تتحدد عند توازن أرصدة كل من الطلب والعرض الخاصين بالعملة الأجنبية ومن المفترض أن عرض النقود في كل دولة إنما يتحدد مستقبلاً من خلال السلطة النقدية أي من قبل (البنك المركزي) في البلد المعني وما يعادله من مسميات في الاقتصادات المختلفة، ومن جانب آخر فإن تحديد الطلب على النقود يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي في الدولة وعلى المستوى العام للأسعار وعلى سعر الفائدة، كذلك يلاحظ أنه كلما كان الدخل الحقيقي والأسعار مرتفعة كان طلب الأفراد ورجال الأعمال للأرصدة النقدية التي يطلبونها من يوم لآخر من أجل القيام بمشترياتهم مرتفعاً أيضاً، ومن جانب آخر إذ كان سعر الفائدة مرتفعاً كانت تكلفة العرض الخاصة بالاحتفاظ بالنقود مرتفعة، وبالتالي فإن طلب النقود يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة، إذ كلما كانت أسعار الفائدة مرتفعة كلما قلت الكمية المطلوبة من النقود، وعند مستوى معين من الأسعار والدخل فإن السعر الفائدة التوازني إنما يتحدد بتقاطع منحنيات طلب وعرض النقود في الدولة المعنية (خليل، ٢٠٠٧: ٩٨٩٠).

## ٤. نظرية توازن المحفظة لتحديد سعر الصرف:

### Portfolio Exchange Rate Equilibrium Theory:

تفترض نظرية المحفظة أو الأصول المالية (Financial)، أن الزيادة في مقدار عرض النقود في دولة ما، إنما تؤدي إلى انخفاض فوري في سعر الفائدة وتؤدي إلى الانتقال من السندات المحلية إلى العملة المحلية والسندات الأجنبية، كذلك الانتقال إلى السندات الأجنبية يؤدي إلى تدهور فوري في عملة الدولة، ومع مرور الزمن فإن هذا التدهور يحفز صادرات تلك الدولة ويقلل استيراداتها، ويترتب على هذا وجود فائض في التجارة وارتفاع قيمة عملة الدولة المعنية الذي يسمح



جزءاً من التدهور في قيمتها، وبالتالي فإن طريقة المحفظة المتوازنة إنما توضح التجاوز الحاصل في العرض النقدي (Over Shoaling) غير أن هذه النظرية هي عكس الطريقة النقدية، فإنها تفعل ذلك عن طريق إدخال التجارة بوضوح في عملية تحقيق التوازن في الأجل الطويل، وعلى الرغم من أن طريقة المحفظة المتوازنة أصبحت المحور الأساس لتحليل تحديد أسعار الصرف، إلا أنها لا تعد في شكلها الحالي نظرية كاملة موحدة لتحديد أسعار الصرف، والتي تتكامل كلياً وبتناسق مع الأسواق المالية وأسواق السلع في الأجل القصير والأجل الطويل (عبد الحميد، ٢٠١٦: ٢٥٨).

ومما تقدم يمكن القول إن الأسواق المالية تصح من اختلالها بسرعة أكبر من أسواق السلع، لذلك فإن أسعار الصرف تكون أكثر حساسية من وقت إلى آخر، لاختلال سوق رأس المال عن الاختلال في سوق السلع والتجارة، وبصفة عامة فإن الاختلال في سوق السلع يعد محدد هاماً (Critical Determined) للاتجاهات المتوسطة والطويلة الأجل لأسعار الصرف.

### سادساً: الميزان التجاري:

#### ١. مفهوم الميزان التجاري:

ويطلق عليه أيضاً بـ(ميزان التجارة المنظورة) وهو أحد مكونات الحساب الجاري (Current Account) للبلد ويسجل فيه عمليات التجارة الخارجية المنظورة الصادرات والاستيرادات من السلع الملموسة التي تضم تجارة السلع الغذائية والسلع الرأسمالية والمواد الصناعية. وتشكل الصادرات قيداً دائماً للبلد يترتب عليه تدفق مدفوعات من الخارج، في حين تشكل الاستيرادات مبدأً مديناً، ويتطلب تدفق مدفوعات الى الخارج، ويعرف الميزان التجاري بأنه صافي الفرق بين الواردات (M) والصادرات (X) (TB=X-M) (السريتي و غزلان، ٢٠١٣: ٢٣٣).

#### ٢. أهمية الميزان التجاري:

من أهميته الميزان التجاري دعم القطاعات السلعية غير النفطية بكافة الوسائل وبما يؤدي إلى زيادة مساهمتها ودورها في تنمية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل، وبالتالي تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الناتج المحلي وتقليل الاستيرادات كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية كمرحلة ثانية، ويتأثر الناتج المحلي الإجمالي للدولة سلباً أو إيجاباً بالميزان التجاري، وتستخدمه الدولة بهدف معرفة مدى توسع صادراتها في العالم، فضلاً عن معرفة حجم وارداتها وتأثيرها على أسواقها الداخلية، وبهدف معرفة القوة النسبية للاقتصاد وتأثير ذلك على عملة الدولة يستخدم خبراء الاقتصاد في ذلك الميزان التجاري، إذ عادة ما يكون تأثير مباشر لنتائج الميزان التجاري على العملة الرسمية للدولة مقابل العملات الأخرى (فرحان، ٢٠١٦: ٢١).

#### ٣. العوامل المؤثرة في الميزان التجاري: (فرحان، ٢٠١٦: ٢٤)

أ. فرض الضريبة الكمركية والقيود المفروضة على التجارة الثنائية.

ب. تأثير قيمة الصادرات والواردات بقيمة سعر الصرف.

ت. تكاليف المواد الأولية اللازمة لعملية للإنتاج.

ث. ارتفاع معدل الطلب المحلي.

ج. أسعار السلع العالمية.

ح. ثقة المستهلكين التي تعكس تحسن النشاط الاقتصادي للدولة.

خ. مركز الدولة من حيث احتياطي النقدي الأجنبي.

#### ٤. مكونات الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات، فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد (تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي)، أما الواردات فيمكن تعريفها على (أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول)، إذ يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها، إذ تسجل صادرات السلع في حساب (دائن) وواردات السلع في حساب (مدين) (فرحان، ٢٠١٦: ٣٤).

#### المحور الثاني: تحليل سعر الصرف والميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠:

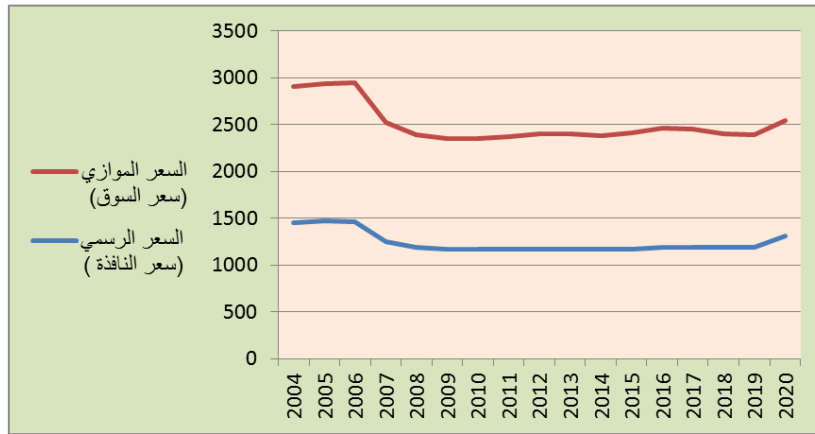
##### أولاً: تحليل سعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠:

يعد سعر الصرف من أهم مؤشرات السياسة النقدية لدوره الرئيسي في الاقتصاد وما يحققه من استقرار وتنشيط للاقتصاد المحلي في حالة استقراره وعدم التذبذب بشكل شديد بسبب دوره في عمليات التبادل التجاري في العالم والتي تساوي مليارات الدولارات سنوياً، وان استقرار سعر الصرف لمدته طويلة يساهم في تنشيط الاستثمار الأجنبي وبناء توقعات المستثمرين على سعر صرف متوقع ومن ثم تحقيق منافع متعددة للاقتصاد المحلي، ويمكن عد سعر الصرف المؤشر الذي تتحدد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية اتجاه السلع الأجنبية، وبيان مدى قيمة القوة الشرائية للعملة المحلية.

الجدول (1) سعر الصرف للدينار العراقي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

السنة	السعر الرسمي (سعر النافذة) (1)	السعر الموازي (سعر السوق) (2)	معدل تغير السعر الموازي % (3)	فجوة سعر الصرف (4)
2004	1453	1453		0
2005	1469	1472	1.3	0.2
2006	1467	1475	0.2	0.5
2007	1255	1267	-14.1	0.9
2008	1193	1203	-5.1	0.8
2009	1170	1182	-1.7	1.0
2010	1170	1185	0.3	1.3
2011	1170	1196	0.9	2.2
2012	1166	1233	3.1	5.7
2013	1166	1232	-0.1	5.7
2014	1166	1214	-1.5	4.1
2015	1167	1247	2.7	6.9
2016	1190	1275	2.2	7.9
2017	1190	1258	-1.3	6.3
2018	1190	1208	-3.9	1.5
2019	1190	1196	-0.9	0.5
2020	1313	1234	3.2	3.7
متوسط المدة ٢٠١٩-٢٠٠٤			-1.12	2.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على: بيانات البنك المركزي النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2020-2004 العمود (3) من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات العمود (2)، العمود (4) تم حساب فجوة سعر الصرف وفق المعادلة التالية (سعر الصرف الموازي / سعر الصرف الرسمي) - 1 × 100 (تقرير السياسة النقدية في إدارة التضخم، ٢٠١٨: ١٣).



الشكل (1) سعر الصرف الموازي والرسمي في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

يلاحظ من خلال بيانات الجدول والشكل (1) أن مسار سعر الصرف الرسمي قد بلغ 1453 دينار لكل دولار في سنة ٢٠٠٤ ثم ارتفع في السوقين الرسمي، إذ بلغ 1469 دينار لكل دولار والسوق الموازية بلغت (1472) دينار لكل دولار بمعدل تغير سنوي بلغ (1.3) وحقق ذلك فجوة تضخمية بلغت (0.2)، وفي المدة ٢٠٠٩-٢٠١٤ شهد سعر الصرف الدينار العراقي استقراراً ملحوظاً في السوق الرسمي، إذ بلغ في المدة ٢٠٠٩-٢٠١١ (1170) دينار لكل دولار وفي المدة ٢٠١٢-٢٠١٤ (1166)، وهذا يمثل استقرار لسعر الصرف في السوق الرسمي وهذا ما أدى إلى زيادة ثقة الافراد بالدينار نسبياً، أما سعر الصرف في السوق الموازي فقد شهد انخفاضاً بلغ (1214) دينار لكل دولار في سنة ٢٠١٤، إذ سجل معدل تغير سنوي سالب (-1.5) وذلك بسبب قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية، إذ شدد في سياسته على فرض القيود على المصارف كرد فعل للمخاوف من غسيل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية في سنة ٢٠١٥ ارتفع سعر الصرف الدولار الأمريكي تجاه الدينار العراقي في السوق الموازي بلغ (1247) دينار لكل دولار بمعدل تغير (2.7%) ويعزى ذلك الارتفاع الى عوامل الطلب الاعتيادية والطلب الناتج عن توقعات المضاربة، ثم بعد ذلك شهد سعر الصرف الرسمي استقراراً خلال المدة ٢٠١٦-٢٠١٩، إذ بلغ (1190) دينار لكل دولار، ثم ارتفع في سنة ٢٠٢٠، إذ بلغ (1313) دينار لكل دولار، أما السعر الموازي فقد شهد تذبذباً بالارتفاع والانخفاض، إذ بلغ (1234) دينار لكل دولار في سنة ٢٠٢٠.

#### ثانياً: تحليل الميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤:

أما بالنسبة الى الميزان التجاري الذي يعد المكون الأكبر في ميزان المدفوعات، إذ يتصف الميزان التجاري بحاله اختلال واضحه بسبب غياب التنوع السلعي في قائمه صادراته وذلك لاستحواذ النفط الخام مركزه الصدارة من مجموع صادرات العراق، في حين تتضمن قائمه استيراداته طيفاً واسعاً من السلع الاستهلاكية المتنوعة، مما جعل الميزان التجاري يتسم بالاختلال نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، ومن بيانات الجدول (2) سيتم تحليل الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) وكالاتي:

## ١. الصادرات Exports:

يلاحظ من بيانات الجدول والشكل (2) ان مسار الصادرات في هيكل الميزان التجاري في سنة ٢٠٠٤ بلغت (29956020) مليون دينار عراقي ومن ثم سجل ارتفاعاً في سنة ٢٠٠٥، إذ بلغت (39963945) مليون دينار عراقي بنسبة 33.4% بسبب رفع العقوبات الدولية عن صادرات العراق النفطية، مما ولد ارتفاع كبير في الصادرات للسنوات اللاحقة استمر هذا الارتفاع الى سنة ٢٠٠٨ ثم سجل العراق انخفاضاً في سنة ٢٠٠٩، إذ بلغت (51473565) بمعدل تغير سنوي سالب بلغ نسبته 34.9-% نتيجة الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة ٢٠٠٨ مما أدى إلى تراجع الصادرات النفطية وولد عجزاً في الميزان التجاري بلغ قيمته (147420) مليون دينار عراقي وبعد تجاوز الأزمة المالية العالمية اخذت الصادرات العراقية بالارتفاع، إذ بلغت (113151788) مليون دينار عراقي في سنة ٢٠١٢ وبمعدل تغير سنوي بلغ 17.2% بسبب ارتفاع الطلب على النفط الخام مما أدى إلى ارتفاع الصادرات وهي أعلى قيمة للصادرات خلال مدة الدراسة التي كونت فائضاً في الميزان التجاري بقيمة (3917153) مليون دينار عراقي ومن ثم سجلت انخفاضاً في سنة ٢٠١٤، إذ بلغت (103714534) بمعدل تغير سنوي سالب بلغ نسبته 4.4-% نتيجة الآثار الاقتصادية للأزمة المالية التي مر بها البلد، ثم أخذت الصادرات العراقية في التذبذب بالانخفاض والارتفاع في السنوات اللاحقة إلى أن بلغت (55705090) مليون دينار عراقي في سنة ٢٠٢٠ وبمعدل تغير سنوي سالب 42.6-% نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام.

## ٢. الاستيرادات Imports:

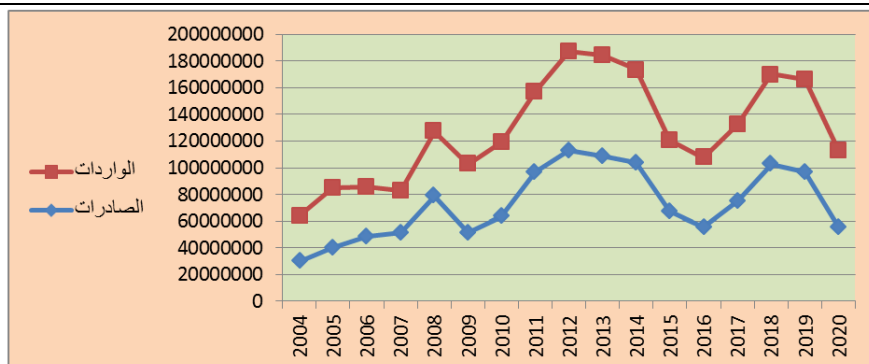
شهدت الاستيرادات العراقية ارتفاعاً واضحاً خلال مدة الدراسة وكما مبين ذلك من بيانات الجدول (2)، إذ بلغت (34050969) دينار عراقي في سنة ٢٠٠٤ بسبب تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ مما جعل العراق سوقاً مفتوحاً أمام السلع المستوردة من الخارج مسبباً في ذلك عجزاً في الميزان التجاري بقيمة (-4094949) مليون دينار عراقي ثم ارتفعت الاستيرادات إلى (48249768) مليون دينار عراقي في سنة ٢٠٠٨ وبمعدل تغيير سنوي متزايد بلغ نسبه 53.5% بسبب ارتفاع العائدات المالية المتأتية من تصدير النفط الخام ثم اخذت الاستيرادات بالارتفاع المستمر في السنوات اللاحقة الى ان بلغت (75910914) مليون دينار عراقي في سنة ٢٠١٣ وبمعدل تغيير بلغ نسبته 2.6% وهي تعد أعلى قيمة خلال مدة الدراسة نتيجة ارتفاع الصادرات، وبعد ذلك اخذت الاستيرادات في التذبذب بالانخفاض والارتفاع في السنوات اللاحقة، إذ بلغت (57298500) مليون دينار عراقي في سنة ٢٠٢٠ بمعدل تغيير سنوي سالب نسبته 17.2- مما أدى إلى تراجع في الميزان التجاري بقيمة (-1593410) مليون دينار عراقي بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية التي أدت إلى تراجع في الصادرات النفطية.

الجدول (2) هيكل الميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤ بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الصادرات Exports (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الاستيرادات Imports (3)	معدل التغير السنوي % (4)	الميزان التجاري (5)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (6)	الانكشاف الاقتصادي % (7)
2004	29956020		34050969		-4094949	53235358.7	120.2
2005	39963945	33.4	45145710	36.6	-5181765	73533598.6	115.7
2006	48780390	22.1	36914707	-18.2	11865683	95587954.8	89.6
2007	51158039	4.9	31422753	-14.8	19735286	111455813	74.1
2008	79028558	54.5	48249768	53.5	30778790	157026061	81.1
2009	51473565	-34.9	51326145	6.4	147420	130642187	78.7
2010	63880713	24.1	55232658	7.6	8648055	162064566	73.5
2011	96531318	51.1	60316542	9.2	36214776	217327107	72.2
2012	113151788	17.2	73980251	22.6	39171537	254225490	73.6
2013	108514489	-4.1	75910914	2.6	32603575	273587529	67.4
2014	103714534	-4.4	69948806	-7.8	33765728	266420384	68.9
2015	67192475	-3.5	53626567	-23.3	13562908	207876191	65.2
2016	55352469	-17.6	52145112	-23.6	3207357	196536350	55.8
2017	75180282	35.8	57333501	9.9	17846781	225995179	58.6
2018	102768400	36.7	67227432	17.3	35540968	251064480	67.7
2019	97086150	-5.5	69184220	2.9	27901930	262917236	63.2
2020	55705090	-42.6	57298500	-17.2	-1593410	198774325	56.9
متوسط المدة		2.37		6.94			76.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.
- العمود (2) و(4) و(5) من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات العمود (1) و(3) و(6).
- العمود (7) تم الحصول على مؤشر الانكشاف الاقتصادي وفق المعادلة الآتية:  $(X+M) / GDP * 100$ .
- أمين، هجير عدنان زكي، (٢٠٠٨)، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات، ط١، دار الفكر، دمشق.



الشكل (2) الميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

### المحور الثالث: نتائج اختبار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق للمدة

(٢٠٢٠-٢٠٠٤):

#### ١. وصف المتغيرات:

لتقدير العلاقة الدالية بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك ومدى تأثير كل منهما على الآخر وفق النظرية الاقتصادية، إذ يمثل المتغير التابع الميزان التجاري (الصادرات EX والواردات IM) والمتغير المستقل (سعر الصرف الموازي EP) ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة أدناه والجدول (3).

(٥٧)

$$EX=F(EP).....(1)$$

$$IM = F(EP).....(2)$$

الجدول (3) توصيف متغيرات النموذج القياسي

الرموز	Variables	متغيرات النموذج
Ep	Exchange Rate	أسعار الصرف
Ex	Exports	الصادرات
Imp	Imports	الاستيرادات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews9).

نقدر أولاً معادلة الانحدار للحصول على الشكل الأولي للعلاقة بين المتغيرات، وكما في المعادلة أدناه التي نلاحظ من خلالها توافقها مع فرضية البحث، من خلال أثر العلاقة بين سعر الصرف الموازي والميزان التجاري (الصادرات والواردات) في العراق خلال مدة الدراسة.

$$EX=a + EP B_1 + \varepsilon_i .....(3)$$

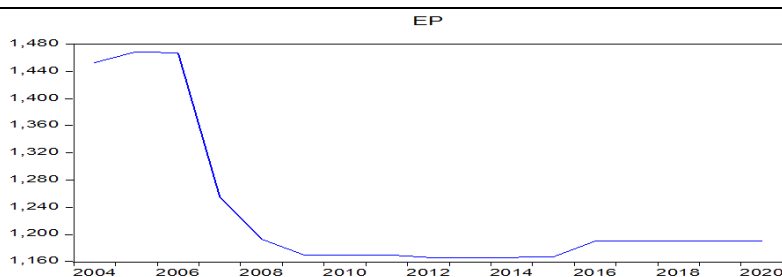
$$IM = a+EPB_1+ \varepsilon_i .....(4)$$

الجدول (4) نتائج اختبار فليبس براون (اختبار جذر الوحدة)

المتغيرات Variables	المستوى Level			الفرق الأول st difference			درجة التكامل
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	
Ep	0.1427	0.9102	0.1496	0.0681	0.0640	0.0094	I(1)
Ex	0.2307	0.8274	0.5585	0.2519	0.0206	0.3727	I(1)
Imp	0.3092	0.6834	0.7556	0.0729	0.2386	0.0045	I(1)

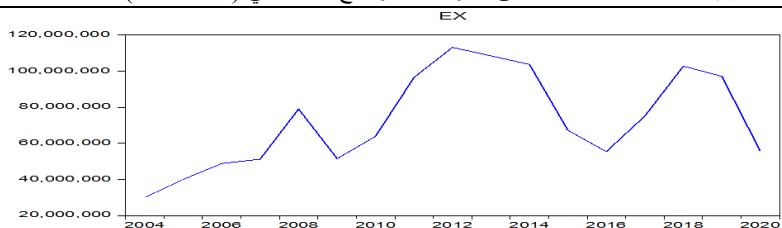
المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews9).

يلاحظ من الجدول (4) نتائج اختبار (فليبس - براون) الذي يبين عدم سكون السلاسل الزمنية في المستوى (Level) للمتغير التابع الميزان التجاري (الصادرات والواردات) والمتغير المستقل (سعر الصرف الموازي) لأن قيمة Prob أكبر من 5% أي انه غير معنوي وبذلك نقبل فرضية العدم (HO: P=1) التي تنص على وجود جذر الوحدة، ونرفض فرضية البديلة (HO: P<1) مما دفع الباحثات إلى أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية بهدف تقادي مشكلة الانحدار الزائف، وقد تحقق الفرض بعد أن اظهرت النتائج ان قيمة (porb) أقل من (5%) سواء كان بلحد الثابت او الحد الثابت والاتجاه العام أو بدون الحد الثابت ولا اتجاه عام، وبذلك نرفض فرضية العدم وقبول بالفرضية البديلة التي يتحقق فيها سكون البيانات عند درجة تكامل I (1).



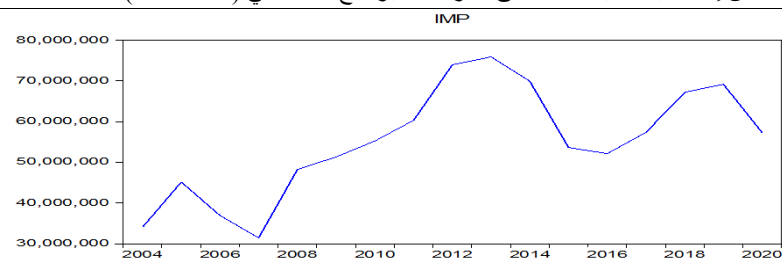
الشكل (3) اختبار السكون للسلسلة الزمنية

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).



الشكل (4) اختبار السكون للسلسلة الزمنية

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).



الشكل (5) اختبار السكون للسلسلة الزمنية

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

## ٢. اختبار السكون:

يلاحظ من الشكل (1) و(2) و(3) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة وهي (سعر الصرف الموازي EP، والميزان التجاري، الصادرات EX والواردات IM) غير مستقرة بالمستوى، ولغرض التحقق من مدى استقرار هذه المتغيرات المدروسة لابد من اجراء اختبار جذر الوحدة.

## ٣. العلاقة بين متغيرات الانموذج باستعمال طريقة جرانجر:

يلاحظ من الجدول (5) أن سببية كرانجر تظهر العلاقة السببية باتجاه واحد من (سعر الصرف الموازي EP) إلى (الواردات IM) في العراق خلال مدة الدراسة، وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة موجبة بين سعر الصرف والاستيرادات كون أن السوق العراقية تعتمد في توفير احتياجاتها على الاستيراد من خارج البلاد بنسبة كبيرة جداً تتراوح بنسبة (90%) وذلك لوجود الفجوة الغذائية الناتجة عن ارتفاع الطلب المحلي من السلع والخدمات المختلفة بمعدلات تفوق معدل نمو الإنتاج المحلي، مما يؤدي الى حدوث عجز في العرض تجاه الطلب مما

تضطر الحكومة إلى سد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد من دول العالم وبالذات الدول المجاورة للعراق.

الجدول (5) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات نموذج باستعمال طريقة جرانجر

Null Hypothesis	Lags	F_Statistic	Prob
EX does not Granger Cause IMP	15	0.45140	0.6491
IMP does not Granger Cause EX		0.65658	0.5396
EP does not Granger Cause IMP	15	4.78387	0.0349
IMP does not Granger Cause EP		0.53342	0.6024
EP does not Granger Cause EX	15	1.44517	0.2810
EX does not Granger Cause EP		0.12432	0.8844

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews9).

#### ٤. تقدير اندحار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج (ARDL):

يمثل الخطوة الأولى في النموذج (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، إذ نلاحظ من الجدول (6) أن النتائج الإحصائية قد فسرت أن قيمة (R-Squared) مرتفعة وبلغت نحو (98%) في التغير الحاصل في المتغير التابع، أما (Adjusted R-Squared) التي أكدت أن (96%) في التغير الحاصل في المتغير التابع هو بسبب التغير في المتغير المستقل، وبالنسبة إلى (F-Statistic) فإنها معنوية إحصائياً لأن قيمة (prob) أقل من (5%) بلغ نحو (0.000000) مما يفسر بأن النموذج ككل معنويًا، أما (Durbin-Watson Stat) بلغ قيمته (1.073653)، وبالتالي فإن النموذج المقدر يكون خالياً من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (6) تقدير اندحار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج (ARDL)

المتغيرات Variables	المعاملات Coefficients	t-Statistic	P-Value
IMP(-1)	-0.197239	-0.631268	0.5511
IMP(-2)	-0.4243381	-2.558825	0.0430
EX	0.368074	6.571352	0.0006
EX(-1)	0.152384	1.893310	0.1818
EX(-2)	0.216566	1.323793	0.1072
EP	30688.17	1.510760	0.2338
EP(-1)	-5074.471	-0.174461	0.8672
EP(-2)	-55629.33	-2.007849	0.0914
C	73583477	3.895654	0.0080
R-Squared		0.982871	
Adjusted R-Squared		0.960032	
F-Statistic		43.03467	
Prob (F-statistic)		0.000097	
Durbin -Watson stat		1.073653	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews9).

#### ٥. اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostic Tests):

تظهر نتائج اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostics Test) في الجدول (7) إذ نلاحظ أن قيمة (P-Value) في اختبار التوزيع الطبيعي أكبر من (5%) والبالغة (0.60167) وبهذا نقبل بالفرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض



فرضية البديلة، أما بالنسبة للاختبار الارتباط الذاتي الذي يكون قيمة (prob) أكبر من (5%) غير معنوي والبالغ (0.0983) وهذا يدل على ان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، وكذلك يكون قيمه (prob) الخاص باختبار عدم ثبات تجانس التباين اكبر من (5%) والبالغة (0.5191) وهذا يشير الى أن الانموذج يتباين بشكل طبيعي (Heteroscedasticity) وبهذا يكون الانموذج الاحصائي (ARDL) خاليا من المشكلات القياسية.

**الجدول (7) اختبارات التشخيص للبقايا (Residual Diagnostic Tests)**

اختبار التوزيع الطبيعي Histogram- Normality Tests	P-Value = 0.60167
اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test	P- Value =0.0983
اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity Test	P- Value =0.5191

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews9).

**٦. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds,wald Test:**

لكي نتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة والمستقلة نلجأ الى اختبار الحدود، إذ نلاحظ من نتائج الجدول (8) ان قيمة (F) المحسوبة (F-Statistic) والبالغة (9.264018)، وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى التي بلغت (5) و(4.13) عند (1%) على التوالي، وهذا يشير الى رفض فرضية العدم (H0) والقبول بالفرضية البديلة (H1) بوجود تكامل مشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

**الجدول (8) نتائج اختبار الحدود**

Test statistic	Value	K
F-Statistic	9.264018	2

**Critical Value Bounds**

Significance	الحد الأدنى 0Bound	الحد الأعلى 1Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.3	5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews9).

**٧. المعلمات المقدرة (قصيرة الأجل) (Estimated Short Run Coefficients):**

يلاحظ من خلال الجدول (9) بأن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (EP) والمتغيرات التابعة (EX) (IMP) في الامد القصير أي أن زيادة (EP) بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة (EX) بمقدار (0.368074) وقيمة Prob أقل من (5%) والبالغة (0.0000)، وزيادة (IMP) بمقدار (0.424381) وقيمة Prob أقل من (5%) والبالغة (0.0116) أي ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع الميزان التجاري (الصادرات والاستيرادات)، بمعنى هناك أثر واضح لتغير سعر الصرف في الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي وكذلك ان معلمة حد الخطأ أظهرت قيمتها (1.621620) وهي معنوية (prob=0,0003) وهذا ما يشير الى وجود علاقة التوازنية في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة.

**الجدول (9) المعلمات المقدرة قصيرة الأجل (Estimated Short Run Coefficients)**

المتغيرات Variable	المعلمات Coefficient	t-Statistic	Prob
D(IMP-1)	0.424381	3.580273	0.0116
D(EX)	0.368074	12.699445	0.0000
D(EX-1)	-0.216566	-3.36835	0.0151
D(EP)	30688.16	2.748783	0.0333
D(EP-1)	55629.32	2.946758	0.0257
CointEq(-1)	1.621620	-7.455475	0.0003

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على تقديرات البرنامج الإحصائي (Eviews9).

**٨. المعلمات المقدرة (طويلة الأجل) (Estimated Long Run Coefficients):**

نلاحظ من الجدول (10) المعلمات المقدرة طويلة الأجل أن المتغير التابع (EX) أشارته موجبة في الأمد الطويل، بالمقابل أن قيمة Prob معنوية (0.0000)، أي هناك تأثير معنوي في الأمد الطويل من قبل المتغير المستقل (EP) على المتغير التابع (EX)، كذلك ان المتغير المستقل (EP) ظهرت اشارته سالبة في الأمد الطويل، وبالمقابل نلاحظ ان قيمة (Prob) أكبر من (5%) والبالغ (0.1511) أي لا يوجد لها تأثير معنوي في المتغير التابع (IMP) في الأمد طويل، ونجد ان معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) والبالغ (45376514) وقد جاءت موجبة ولكن معنوية، إذ أن قيمة Prob (0.0289) وهذا يؤكد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) ما بين المتغير المستقل (EP) والمتغير التابع (IMP).

**الجدول (10) المعلمات المقدرة (طويلة الأجل) (Estimated Long Run Coefficients)**

المتغيرات Variable	المعلمات Coefficients	t-Statistic	P-Value
EX	0.454498	11.497867	0.0000
EP	-18509.65	1.645079	0.1511
C	45376514	2.856631	0.0289
Cointeq = IMP - (0.4545 * EX - 18509.65 * EP + 45376514.8100)			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على تقديرات البرنامج الإحصائي (Eviews9).

**التحليل الاقتصادي:**

من خلال الدراسة القياسية بين المتغير المستقل (سعر الصرف الموازي) والمتغير التابع الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، تبين وجود علاقة موجبة (طردية)، بينهما في الأجل القصير، بمعنى عند زيادة سعر الصرف الموازي، يزداد الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، وهذا ما يطابق مضمون الفرضية الاقتصادية، أما في الأجل الطويل تبين بأن هناك علاقة موجبة (طردية) أيضاً، بين سعر الصرف الموازي والصادرات، وهذا أيضاً يطابق مضمون الفرضية الاقتصادية، إذ كلما أنخفض سعر الصرف، كلما زاد من قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، وبالتالي تحسن الميزان التجاري، وعلاقة سالبة (عكسية) مع الواردات، إلا أن واقع الاقتصاد العراقي عكس ذلك تماماً، وهي نتيجة حتمية واستثنائية بسبب الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي يمر بها الاقتصاد العراقي حالياً، فضلاً عن تراكمات الحروب والصراع السياسي على السلطة، كذلك توقف شبه كامل لمؤسساته وقطاعاته الإنتاجية وأهمها (القطاع الزراعي والقطاع الصناعي) التي كانت لها أهمية نسبية عالية في صادرات العراق، فضلاً

عن عدم تشجيع القطاع الخاص كونه قطاع مهم في المجال الإنتاجي والتنموي في استقطاب الفائض من الأيدي العاملة، جميع هذه الأسباب جعلت العراق يعتمد بشكل أساسي في سد النقص الكامل في الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة من مختلف دول العالم (الأجنبية والعربية)، مما أثر ذلك في إحداث تغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، وبالتالي انعكاسها على الميزان التجاري في العراق خلال مدة البحث.

#### الاستنتاجات:

١. تبين أن للسعر الصرف دوراً مؤثراً في المتغيرات الاقتصادية الكلية، لاسيما (الميزان التجاري) وغيرها، وهذا التأثير أما أن يكون ايجابياً أو سلبياً تبعاً لطبيعة العلاقة بينهما.
٢. لم يكن الهدف من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف هو للتأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته والانتقال إلى نظام أكثر مرونة.
٣. أظهرت البيانات الإحصائية للميزان التجاري في العراق خلال مدة البحث، أن أعلى درجة انكشاف تجاري كانت (120.2) في سنة ٢٠٠٤، وهو مؤشر سلبي يدل على تبعية الاقتصاد العرقي تجاه العالم الخارجي.
٤. في العقود الماضية شهد الميزان التجاري فائضاً بسبب تعافي مبيعات النفط الخام وليس نتيجة لعمليات التخفيض المتتالية للدينار العراقي.
٥. وفقاً لاختبار الحدود (Bound Test) هناك علاقة تكامل مشترك ما بين سعر الصرف الموازي والميزان التجاري (الصادرات، والاستيرادات)، أي وجود تأثير واضح من المتغير المستقل (سعر الصرف الموازي EP) الى المتغيرات التابعة (الصادرات EX، والواردات IM)، مما يعني وجود علاقة توازنية في الأجل القصير، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (سعر الصرف الموازي EP) والمتغير التابع (الواردات IMP)، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاقتصادية.

#### التوصيات:

١. حث السلطتين النقدية والمالية بتهيئة الامكانات المتاحة لعملية الانتقال إلى سعر صرف أكثر مرونة أمراً ممكناً.
٢. على الجهات ذات العلاقة (البنك المركزي العراقي) متابعة منافذ بيع العملات الأجنبية لاسيما بيع عملة (الدولار)، وذلك للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي.
٣. خفض من حجم الواردات من خلال بتشجيع الصناعة المحلية ودعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٤. توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على صادرات النفطية الخام، وإضافة ركائز حقيقية مكونة من قاعده إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في ايجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.
٥. وضع سياسة اقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على الاستثمارات الأجنبية في العراق، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر العربية:

١. أمين، هجير عدنان زكي (٢٠٠٨)، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات، ط١، دار الفكر، دمشق.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢٠-٢٠٠٤.
٣. البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية لسنة ٢٠١٨.
٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.
٥. حسين، علي سلمان مال الله (٢٠٠٨)، دور سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية مصر واليابان حالة دراسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٦. خليل، سامي (٢٠٠٥)، الاقتصاد الدولي، ط١، دار النهضة العربية للطباعة.
٧. خليل، سامي (٢٠٠٧)، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة.
٨. الزاوي، عبدالرزاق (٢٠١٦)، سعر الصرف الحقيقي التوازني، ط١.
٩. السريتي، محمد احمد وغزلان، محمد عزت (٢٠١٣)، التجارة الدولية والمؤسسات المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
١٠. طارق، شوقي (٢٠٠٩)، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر.
١١. عبدالحميد، عبدالمطلب (٢٠١٦)، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية.
١٢. عجمية، محمد عبدالعزيز والعقاد، مدحت محمد (١٩٧٩)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت.
١٣. علي، شيماء هاشم (٢٠٠٨)، أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٤. علي، شيماء هاشم (٢٠٠٨)، أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي اليابان حالة دراسية للمدة (٢٠٠٥-١٩٩٠)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٥. الغالبي، عبدالحسين جليل عبدالحسن (٢٠١١)، سعر الصرف وإدراته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
١٦. فرحان، رافد قيس (٢٠١٦)، تأثير اختلال الميزان التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٧. مرسي، فواد (١٩٥٨)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط٢، دار المعارف للطباعة.

### ثانياً: المصادر الأجنبية:

18. Auerbach, A.J., Kotlikoff, L.J. (1998). Macroeconomics, 2<sup>nd</sup> ed., Massachusetts Institute of Technology, USA.
19. Marthinsen, John E. (2008). Managing in a Global Economy (Demystifying International Economics). USA: South-Western Cengage Learning.
20. Miched parkim, (2003). Macroeconomics, 6<sup>th</sup> ed., by pearseh education, Inc, New York.
21. Pirayoff, Ron. (2004). Micro & Macro. Wiley Publishing, USA.
22. Redriger Porbush, (2005). Exchange rate and inflation the ill press, Combrigeusa.
23. Sinder, Delbert A., (1970). Introduction to International Economics, 4<sup>th</sup> ed., Richard D. Irwin, Inc, New York.
24. Wang, P. (2009). The Economics of Foreign Exchange and Global Finance, 2<sup>nd</sup> ed., Berlin: Springer.